المطالب سبعة تفصيلها ان نقول الأول اثبات زائد على الأجرام
الثاني استحالة كمون الأعراض الثالث استحالة قيامها بنفسها الرابع
استحالة انتقالها الخامس ان القديم يستحيل عدمه السادس ان الأجرام
لا تنفك عنها السابع استحالة حوادث لا أول لها وقد جمعها بعضهم
في قوله زيد مقام بحذف الف ما النافية للوزن ما انتقل ما كمنا
ما انفك لا عدم قديم لا حنا فقوله زيد اشارة لاثبات زائد على الأجرام
وقوله مقام بحذف الف ما النافية للوزن اي الزائد ما قام بنفسه
اشارة لابطال قيامه بنفسه وقوله ما انتقل بسكون اللام اشارة
لابطال انتقاله وقوله ما كمنا اشارة لابطال كمونه وقوله ما انفك اشارة
لابطال انفكاك الزائد على الأجرام وقوله لا عدم قديم بضم العين
واسكان الدال وفتح الميم اولا وضمها ثانيا محذوف اي ثابت اشارة
لابطال ان القديم يعدم وقوله لا حنا اي حوادث لا أول لها اشارة
لابطال حوادث لا أول لها فلا يتم حدوث الأجرام الا بعد اثبات
وجود زائد على الأجرام لان الحدوث انما جاءت الأعراض فيتوقف
حدوث الأجرام على اثبات الأعراض فالخصم وهو الفلسفي ان يمنع وجود
الأعراض ويتم قدم الأجرام له ودفعه ضروري لوجودنا شيئا زائدا
على الأجرام قطعا كالحركة والسكون والعلم وغير ذلك ولا
يتم المطلوب الا اذا كان الزائد عدميا فللخصم ان يمنع العدم لان السكون
عند وجود الحركة استتر او ذهب لمحل اخر او قام بنفسه ودفعه
يلزم على الأول اجتماع الضدين وعلى الثاني والثالث قلب الحقيقة
لان العرض لا يقوم بنفسه ولا ينتقل وقلب الحقيقة باطل فتم المطلوب
فيقتضي انعدامه بعد وجوده ولا يتم المطلوب الا اذا كان هذا الذي
كان موجودا ثم عدم حادثا فللخصم ان يقول الأعراض حادثة والأجرام
قديمة ولا تلازم بين الأعراض والأجرام ودفعه بالدليل على عدم
الانفكاك لانه لا يمكن ان يتعقل جرم ليس بمتحرك
ولا ساكن ولا يتم المطلوب ايضا الا اذا ابطل حوادث لا أول لها فللخصم
ان يقول ما المانع ان الأعراض لا تنتقل ويجوز ان تكون الأجرام قديمة
والأعراض

والأعراض حادثة لا أول لها بحيث تتجدد شيئا فشيئا ودفعه انه يلزم عليه
التناقض لان مقتضى كونها حوادث ان لها اولا ومقتضى قوله لا أول
لها ان تكون قديمة فالحاصل انه يتوقف على الصغرى سبعة امور وعلى
الكبرى امر واحد وذكر الامام السنوسي في شرح الوسطى عن بعض المحققين
ان هذه الأصول السبعة التي استقرت لها المطالب في قوله تعالى
او كلها المهمات التي يحتاج وذكر عن بعضهم ايضا ان من اتقنها وحرر
براهينها فهو من الراسخين في العلم ثم ذكر ان يمعن فيها يتحول المكلف
من ابواب جهنم السبعة قوله لغيره اخذ الحصر من تقديم المعمول و
المجرور اي لا لغيره من الواجب تعالى وصفاته الواجبة اما
حدم قوله امارة ان الدليل اصولي وهو مفرد يحتاج لجهة دلالة واما
المنطقي فمركب قاله القياسي قوله وهي الأعراض هذا يقتضي ان العالم بمعنى
الأجرام فلذلك هي المرادة في المقدمة المفهومة من الاستدلال لكنه
في بيانها عمم ثم خصص اخرى الأعراض وبالجملة لم يجر الشارح
على ما ينبغي في التعليل قوله وهي اي امارة العدم قوله الأعراض
جمع عرض وهو ما قام بغيره بخلاف الجرم فان قلت ان الدليل
والمدلول متحدان لان الأعراض من جملة العالم ويجاب بان المراد هنا
بالعالم بعضه وهو الأجرام فقط فصح الاستدلال وشيخنا محمد الدمياطي
ضمني المتن ان امارة جواز سبق العدم على الأجرام والحوادث لهذا ان
الأعراض الحادثة القائمة به قوله كالحركة الخ وهي كون اول في مكان ثان
والمراد بالكون الوجود اي وجود اول والسكون كون ثان في مكان
اول وهذان التعريفان للحركة والسكون مبنيان على ما هو الصحيح
من انهما بسيطان لا مركبان وعليه فالحركة كونان في انيين في
مكانين والسكون كونان في انيين في مكان واحد والآن مقدار
من الزمن لا يقبل الانقسام الا موهوما قوله التي لا تقوم الا بمحل
صفة للأعراض ولو كان صفة للحركة والسكون لقال اللذين لا يقومان
لكن يلزم على ما ذكر الفصل بين الأوصاف بالمثال وهو ليس
بممتنع ان كان خبر المبتدأ محذوف اي وذلك [illegible] ويصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)